

العراق: ينبغي عدم فرض العودة القسرية على طالبي اللجوء العراقيين

أهابت منظمة العفو الدولية بالبلدان الأوروبية، التي تبحث حالياً إمكان إعادة طالبي اللجوء العراقيين الذي رُفضت طلباتهم إلى العراق، بالألا تفرض على هؤلاء العودة إلى وضع لا يزال أبعد ما يكون عن الاستقرار.

وقالت المنظمة "قد يستغرق الأمر شهوراً عديدة، إن لم تكن سنوات، قبل أن يصبح الوضع في العراق مستقراً وآمناً بما فيه الكفاية بما يسمح بعودة اللاجئين على نحو كريم ومأمون واحترام جميع الحقوق الإنسانية".

وتأتي مناقشة منظمة العفو الدولية في أعقاب اجتماع عُقد مؤخراً بين وزراء من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مع مسؤولي "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" التابعة للأمم المتحدة لبحث احتمالات إعادة آلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين.

وقالت المنظمة إنه "يتعين على حكومات الدول الأوروبية أن تدرك أنه لا يوجد حل سريع لهذا الوضع من النزوح الواسع النطاق".

ومضت المنظمة تقول إنه "يجب على كل الأطراف المشاركة في هذه المناقشات أن تنظر بعين الاعتبار إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تقيس انعدام القانون وافتقار المدنيين إلى الحماية بصورة ملحوظة".

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق بشأن إرغام اللاجئين العراقيين على العودة إلى وضع يفتقر إلى الاستقرار والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عودة العراقيين الذين يعيشون في الخارج بشكل غير منظم ودون تنسيق قد يعوق جهود إعادة الإعمار، إذ تشير المعلومات التي تلقتها المنظمة من مندوبيها المتواجدين في العراق إلى أن وضع القانون والنظام غير مستقر.

وأشارت المنظمة إلى أنه بالرغم من مرور NU شهراً على "اتفاق بون" الذي أسفر عن تشكيل حكومة مؤقتة في أفغانستان، فإن "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" لم تبدأ بعد في تعزيز العودة الطوعية للاجئين الأفغان. ولا يزال أبناء الأقليات غير قادرين على العودة إلى إقليم كوسوفو، بالرغم من مرور نحو أربع سنوات على التدخل العسكري لقوات حلف شمال الأطلسي.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "وجود الاحتلال الأمريكي البريطاني لا يكفل في حد ذاته عودة جميع النازحين إلى ديارهم بشكل آمن وكريم وطوعي".

وأضافت المنظمة تقول إنه "يجب على البلدان المضيفة أن تضمن عدم إعادة العراقيين في ظروف قد تؤدي إلى نزوحهم إلى مناطق أخرى داخل البلاد، أو قد تسفر عن إجبارهم على الفرار ثانية".

والجدير بالذكر أن قرار مجلس الأمن رقم NQUP، الصادر في 00 مايو/أيار OMMP، ينص على عودة النازحين العراقيين بشكل آمن ومنظم وطوعي. وخلال الشهر الماضي، أكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعراق، سيرغيو فييرا دي ميلو، على ضرورة إتاحة المجال لاستقرار الوضع في سائر أنحاء العراق قبل إعادة أي من اللاجئين، كما طلب من الدول التي تستضيف اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين أن تتحلى بالصبر.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "تقع على عاتق فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مسؤولية المشاركة في الجهود الرامية إلى ضمان الاستقرار والأمن في العراق، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة".

وأضافت المنظمة قائلة إن "أي برنامج يعمل على إعادة هؤلاء النازحين قبل تهيئة الظروف المناسبة قد تهدد بتقويض تلك الأهداف".

وتجدر الإشارة إلى منظمة العفو الدولية لا تعارض إعادة طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم، بشرط أن تكون قد أتيحت لهم سبل مباشرة إجراءات عادلة ومُرضية لطلب اللجوء، وأن تتم عودتهم بشكل آمن وكريم مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

خلفية

في PM مايو/أيار OMMP، التقى رود لوبييرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، مع دافيد بلانكييت، وزير الداخلية في المملكة المتحدة، ونيكولاس ساركوز، وزير الداخلية الفرنسي، وأوتو شيلي، وزير الداخلية الألماني، في جنيف. وخلال الاجتماع حذر دافيد بلانكييت من احتمال اللجوء إلى إعادة القسرية إذا فشلت المبادرات الأخرى لتشجيع النازحين على العودة. وقال لوبييرز إن بوسع "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" أن تعد تقييماً واضحاً لإمكان البدء في إعادة النازحين في غضون ثلاثة أو أربعة أسابيع. وتقرر عقد اجتماع للمتابعة في نهاية يونيو/حزيران.

ويُعد العراق واحداً من أكبر البلدان التي خرج منها نازحون، إذ يُقدر عدد العراقيين الذين يعيشون في الخارج بنحو مليونين، بالإضافة إلى قرابة مليون شخص نزحوا إلى مناطق أخرى داخل الـ N□ دود العراقية. وخلال عام OMMO وحده، تقدم ما يزيد على RM ألف مواطن عراقي بطلبات للجوء في الدول الصناعية.